



المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

تقرير حالة سوريا

دراسة الوضع الراهن
والسيناريوهات المستقبلية



هذا التقرير لا يمثل التوجه الرسمي للمنتدى الاستراتيجي العربي بأي حال من الأحوال. فهو يضم تحليلاً للوضع العام، إضافة إلى بعض السيناريوهات التي طرحها عدد من المحللين والمفكرين في الشؤون السياسية والاقتصادية.

نظرة على الوضع العام في سوريا



منذ عام 2011، تعاني سوريا من انقسام عميق وعدم استقرار، فضلاً عن دمار كبير أصاب معظم ثرواتها ومناطقها، وهجرة الملايين من سكانها. وعلى الرغم من محاولات خفض التوتر، مثل اتفاقية "أستانا" التي ساهمت في تهدئة نسبية، ظلّت البلاد ساحة صراع لمختلف القوى الإقليمية والدولية، ما أدّى إلى استمرار الأزمة وتعقدها.

لقد كان الموقع الاستراتيجي لسوريا مطمعاً للعديد من القوى الإقليمية والدولية. فعلى سبيل المثال، رأت روسيا في المشهد السوري فرصة لإقامة موطنٍ قدم عسكري دائم في المنطقة، وقد تحقق لها ذلك عبر بناء قاعدة جوية في محافظة اللاذقية وأخرى بحرية في ميناء طرطوس. أما تركيا، فقد اعتبرت أمنها الإقليمي مهدداً من قبل الأكراد الذين كانوا يحظون بدعم الولايات المتحدة الأمريكية، عبر قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

من جهتها، كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية حريصة على بقاء نظام الرئيس بشار الأسد، باعتباره صلة الوصل الحيوية في إمداد حليفها "حزب الله" في لبنان بالسلاح والعتاد. في المقابل، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في دعم "قوات سوريا الديمقراطية" وسيلة لتضييق الخناق على النفوذ الروسي في سوريا، لا سيما أن مناطق سيطرة قسد تتضمن حقول النفط والغاز، مما يمنح واشنطن ورقة ضغط مهمة.

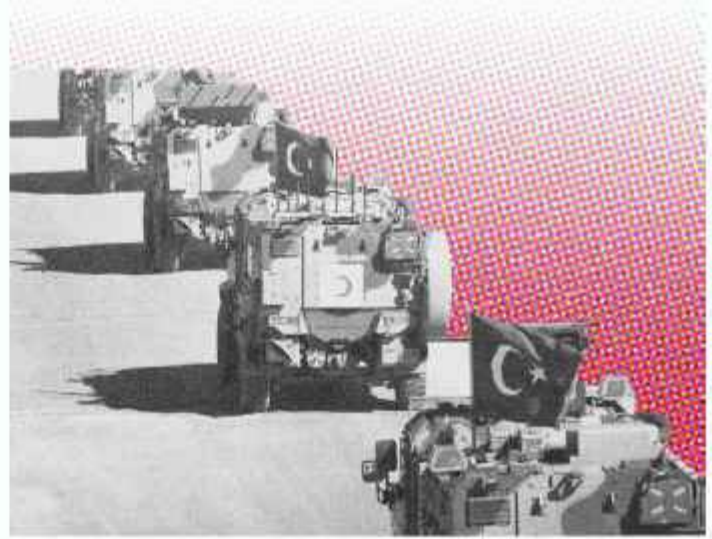




في السنوات الأخيرة، تشكلت خريطة نفوذ ميداني منقسمة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية

1

المعارضة المسلحة في الشمال بدعم تركي: حيث تسيطر على إدلب ومحيطها.



2

النظام السوري بدعم روسي وإيراني: كان يسيطر على معظم أنحاء البلاد.

3

قوات سوريا الديمقراطية (قسد) المدعومة أمريكياً: تفرض سيطرتها على مناطق شرق البلاد.





المشهد تغيّر مؤخرًا، إذ نجحت المعارضة المسلّحة، بقيادة "هيئة تحرير الشام"، في شنّ هجوم مباغت قضى على نظام بشار الأسد، وتمكّنت من السيطرة على العاصمة دمشق. وبذلك أسدل الستار على نصف قرن من حكم حزب البعث. ومع انهيار القوات النظامية وفرار جنود النظام، انتهزت قسد الفرصة لتعزيز مواقعها في شرق البلاد، خاصة في المناطق التي انسحب منها الجيش المنهار، بغية تعزيز منابع الثروة من نفط وغاز.

أثار السقوط السريع لنظام الرئيس السوري بشار الأسد شكوكاً حول تخلي أقرب حلفائه عنه، وفي مقدمتهم روسيا الاتحادية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويُعزى ذلك إلى استنزاف روسيا في أوكرانيا وانشغال إيران في مواجهة مع إسرائيل، فضلاً عن ماطلة الرئيس الأسد في التجاوب مع عروض السلام التي تلقاها من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورفضه الاستجابة للمطالب والشروط التي اقترحها أردوغان في الأسابيع الأخيرة.





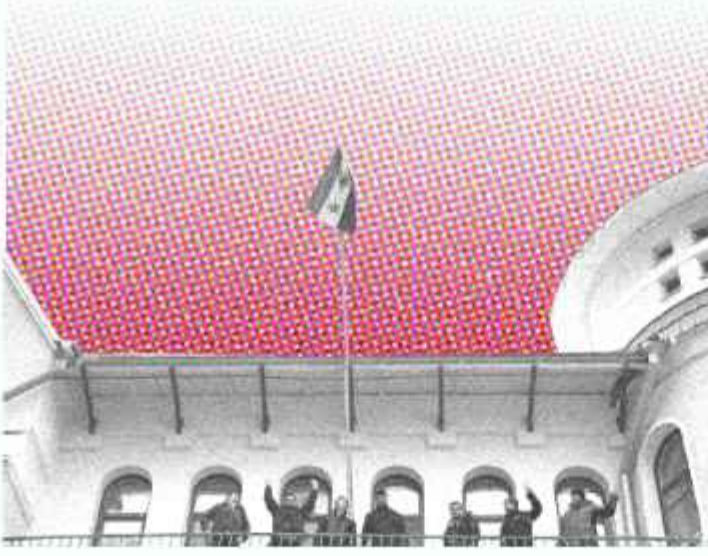
ظهرت "هيئة تحرير الشام" لأول مرة على شاشة التلفزيون السوري الرسمي، معلنةً في بيان موجّه إلى الشعب السوري أنّ "الشعب السوري أسقط النظام". وأكدت الهيئة أنّ قوى المعارضة تعكف حالياً على حماية "مؤسسات الدولة"، مشدّدة على أنّ

الاقتراب منها أمرٌ محظور. كما وجّهت الهيئة خطاباً للقوى الإقليمية والدولية التي تراقب عن كثب نتائج سقوط نظام الرئيس بشار الأسد وما قد ينجم عنه من تداعيات، مؤكّدةً بلهجة هادئة أنّ المشهد السوري لن يكون تكراراً للمشهد العراقي عقب سقوط بغداد عام 2003.

تقوم "هيئة تحرير الشام" حالياً بالتقدّم بوتيرة متسارعة نحو منطقة الساحل السوري ذات الأغلبية العلوية، بهدف تأمين هذه المنطقة والحيلولة دون قيام الضباط والجنود العلويين بتشكيل

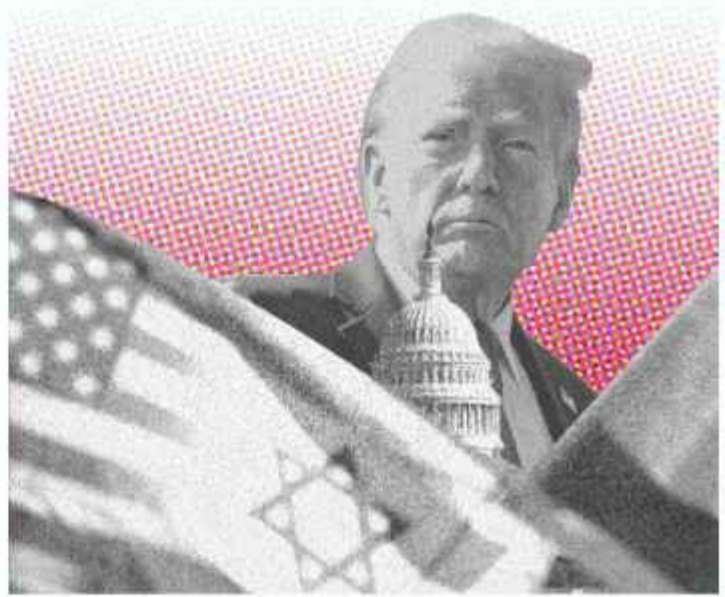


ميليشيات مسلحة معادية للسلطة الجديدة في دمشق. وفي حال نجحت الهيئة في السيطرة على الساحل دون اللجوء إلى العنف وبسرعة، فإن هذا سيعزز مشروعيتها في نظر الشعب السوري، كما سيقوي موقفها أمام كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.



حتى الآن، لا تزال الأوضاع في العاصمة دمشق هادئة نسبياً، وقد استأنفت الوزارات والمؤسسات الحكومية عملها كالمعتاد. وظهر دولة رئيس مجلس الوزراء في عدد من المقابلات الإعلامية، مؤكداً استمرار مسيرة العمل في مؤسسات الدولة.

بالتزامن مع هذه التطورات، يسود قلق في صفوف قادة قسد من قدوم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، واحتمال سحب الدعم الأمريكي، خصوصاً أن واشنطن تحتفظ بنحو 900 جندي في مناطق قسد.



وعلى الجانب الآخر، لم تفوّت إسرائيل الفرصة للتوغل في الأراضي السورية، مستندةً إلى مبررات أمنية، وسيطرت على المنطقة العازلة وجبل الشيخ الإستراتيجي، وواصلت التقدم نحو ريف دمشق. كما شنت أكثر من 400 غارة جوية دمّرت ما تبقى من القوة العسكرية السورية من سلاح جو وبحرية، ما يوحى برغبة إسرائيل في رؤية "سوريا الجديدة" شبه منزوعة السلاح.



الفائزين والخاسرين



في خضم المتغيرات التي شهدتها الساحة السورية، يبرز عدد من المحللين رؤى متباينة حول القوى الخاسرة والفائزة. فثمة من يرى أنّ روسيا تقع في مقدّمة الخاسرين، إذ كشفت حرب أوكرانيا عن محدودية قدراتها في مواصلة دعم حليفها السوري، وعن عجزها عن إنقاذه، ما ألحق ضرراً بالغاً بصورتها الدولية، وقد يدفع شركاءها وحلفاءها المحتملين إلى إعادة النظر في خيار التحالف معها مستقبلاً.

وفي السياق ذاته، يصف بعض المحللين إيران بكونها أحد أكبر الخاسرين، حيث اهتزّ "محور المقاومة" الذي كانت تتفاخر به طهران، بسقوط سوريا، الشريان الحيوي لهذا المحور، إلى جانب تراجع دور "حزب الله" وتحجيم قدراته، ما أفقد إيران إحدى أهم ركائز نفوذها الإقليمي.

في المقابل، يرى فريق آخر من المحللين أنّ تركيا تُعدّ أبرز الرابحين، إذ ساهم دعمها المستمر للمعارضة المسلّحة في تأسيس منطقة عازلة واسعة تعزز أمن حدودها، وتمنح أنقرة دوراً محورياً ومؤثراً في رسم معالم مستقبل سوريا.



تقدير المواقف الدولية حول سوريا



شكّل السقوط السريع لنظام الرئيس بشار الأسد مفترق طرق للقوى الدولية والإقليمية المعنيّة بالشأن السوري. ففي غياب النظام الذي راهنت عليه بعض الأطراف، ظهرت قوى معارضة تسعى لترسيخ دعائم سلطة جديدة، بينما تعيد الدول الكبرى ترتيب أوراقها بما يتناسب مع معادلات الواقع الجديد على الأرض. وفيما يلي أبرز التوجهات الدولية:

الموقف الأمريكي



يتسم الموقف الأمريكي بعدم الثبات في هذه المرحلة، فقد أبدت إدارة الرئيس جو بايدن ترحيباً حذراً، معلنةً أن أولوية واشنطن في الفترة الراهنة، التي شهدت سقوط نظام الرئيس بشار الأسد، تتمثل في "ضمان عدم استغلال الوضع الحالي لعودة تنظيم الدولة (داعش)، أو التسبب في كارثة إنسانية.

أما الرئيس السابق دونالد ترامب فقد دعا إلى عدم التدخل في هذه اللحظة، غير أن الواضح هو أن الولايات المتحدة تعزز التعاون مع السلطة الجديدة في دمشق. وفي هذا، صدر تصريح أمريكي بشأن إمكانية رفع "هيئة تحرير الشام" من قائمة التنظيمات الإرهابية، شريطة التزامها بمعايير محددة.

بالنسبة لواشنطن، يبقى السؤال الرئيسي: هل هي على استعداد للتصادم مع أنقرة حمايةً لحليفها الكردي في شمال شرق سوريا؟

تقدير المواقف الدولية حول سوريا



الموقف الروسي



تجد موسكو نفسها أمام معضلة صعبة. فمن جهة، بذلت روسيا جهوداً عسكرية وسياسية كبيرة لدعم نظام الأسد، ومن جهة أخرى تواجه ظروفاً صعبة بسبب انخراطها في أوكرانيا. وقد تضطر روسيا للتعامل مع السلطة السورية الجديدة، سعياً للحفاظ على مصالحها العسكرية والاقتصادية، وضمان عدم خسارة نفوذها الإقليمي الذي اكتسبته خلال السنوات الماضية.



موقف قوى "محور المقاومة"

تواصل القوى والأحزاب والشخصيات الشيعية في لبنان والعراق وإيران التعبير عن صدمة وغضب وحزن عارم جراء سقوط نظام الرئيس بشار الأسد، ما يشير إلى أنّ "محور المقاومة"، أو ما يُعرف بـ"الهلال الشيعي"، قد تلقى ضربة كبيرة قد يصعب التعافي منها. وفي ظلّ وصول الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، والذي تعهّد بانتهاج سياسة "الضغط الأقصى" على طهران، تبدو إيران "مهتأة للدخول في حالة من "الانكماش الاستراتيجي".

الموقف الإيراني



تلقت إيران ضربة موجعة بسقوط حليفها في دمشق، الأمر الذي يضع "محور المقاومة" أو ما يُعرف بـ"الهلال الشيعي" أمام تحدٍّ وجودي. ومع تزايد الضغوط الأمريكية وتبني سياسة "الضغط الأقصى" في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، يبدو أنّ إيران ستواجه مرحلة "انكماش استراتيجي" في المنطقة، وستحاول التعاطي مع المعطيات الجديدة بحذر، دون التخلي عن تطلعاتها الإقليمية.



تقدير المواقف الدولية حول سوريا



الموقف التركي



تبدو تركيا أمام فرصة تاريخية لتعزيز دورها الإقليمي، من خلال طرح مبادرات سياسية ومحاولة لعب دور الوسيط. ورغم رفض النظام السابق لشروط الرئيس رجب طيب أردوغان، فإن السلطات الجديدة في دمشق قد تتعامل بشكل أكثر براغماتية مع المقترحات التركية، لا سيما أنّ أنقرة تمتلك نفوذاً مؤثراً على بعض فصائل المعارضة والقوى السياسية فيها، وعلى ملف اللاجئين.



الموقف الإسرائيلي



مع التطورات الأخيرة في الساحة السورية، سعت إسرائيل إلى استغلال الفراغ السياسي والأمني الناتج عن سقوط نظام الرئيس بشار الأسد بهدف تعزيز مصالحها الإقليمية وتحقيق مكاسب استراتيجية على الأرض. فمُنذ اللحظات الأولى لتحرك قوات المعارضة باتجاه دمشق، عملت إسرائيل بهدوء ومن خلف الكواليس على التأثير في مسار الأحداث، إذ وُظِّفت قدراتها

الاستخباراتية والعسكرية لإضعاف خصومها الإقليميين المرتبطين بإيران، وتحييد أي تهديد محتمل لأمن حدودها الشمالية، إضافة إلى تعطيل عمليات نقل الأسلحة النوعية التي قد تصل إلى الجماعات المعادية لها. وبفضل هذه التحركات المبكرة والمدروسة، تمكّنت إسرائيل من تعطيل بعض البنى التحتية العسكرية المعادية، وتحييد عدد من المقاتلات الحربية والمستودعات المحتملة للأسلحة، فضلاً عن كسب موطئ قدم في الترتيبات الأمنية المستقبلية لسوريا الجديدة، ومن ثمّ ضمان عدم تحوّل البلاد إلى قاعدة نفوذ جديدة لخصومها على المدى البعيد.



تحاول العواصم الأوروبية، ولا سيما برلين وباريس ولندن، التعامل بحذر مع التطورات، واضحةً نصب عينها قضايا الهجرة والإرهاب والإعمار. فهذه الدول ترغب في رؤية استقرار حقيقي يسمح بعودة اللاجئين ويحول دون تمدد الجماعات المتطرفة، ما قد يدفعها إلى دعم مبادرات تفضي إلى استقرار طويل الأمد في البلاد.

في المحصلة، تتعامل القوى الدولية مع سوريا الجديدة من منطلقات براغماتية، تسعى من خلالها إلى حماية مصالحها الإقليمية، ومنع الانزلاق نحو فوضى تشبه تلك التي عرفتھا المنطقة في السابق. ويبقى المستقبل مفتوحاً على احتمالات عدة، بقدرة الأطراف المختلفة على الوصول إلى تفاهات سياسية مستدامة.





سيناريو المحاصصة الطائفية

وفقاً لهذا السيناريو، تتوصل كلٌّ من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق يقضي بتشكيل حكومة انتقالية، تتبعها عملية التصويت على دستور جديد يقوم على نظام "محاصصة طائفية" شبيه بالنظامين اللبناني والعراقي. في هذا الإطار، تكون السلطة المركزية ذات غالبية سنيّة وتتمتع بعلاقات وثيقة مع تركيا، في حين يحظى الأكراد بحكم ذاتي يتمتّع بنفوذ أمريكي واضح، مع علاقات إيجابية تربطهم بكلٍّ من إسرائيل وإيران.

وفي ظلّ هذا الوضع، تتوزّع الحياة السياسية والاجتماعية بين أحزاب وقوى ومؤسسات تمثل المكونات السنيّة والعلويّة والكردية والمسيحية. وقد يشهد المشهد السياسي أيضاً منافسة ملحوظة بين النخب التجارية في مدينتي دمشق وحلب، ما يُضفي مزيداً من التعقيد على التحالفات والتوازنات الاقتصادية والاجتماعية في.





سيناريو النزاعات الداخلية

يشهد المشهد الميداني تطوّرات متسارعة، بدءاً بسيطرة الجماعات السنيّة المسلّحة على منطقة الساحل ذات الأغلبية العلوية، ثم انتقال هذه الجماعات للسعي إلى بسط نفوذها على المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية، خصوصاً تلك التي تضم حقول النفط والأراضي الزراعية، والتي يقطن بعضها أكثرية عربية سنية. وتأتي هذه الخطوة في سياق تأمين موارد مالية للسلطة الجديدة في دمشق.

وفي ظل هذه التحركات، قد تندلع اشتباكات وربما معارك مفتوحة بين الجماعات المدعومة تركيا وبين القوات الكردية، ما قد يدفع بالأكراد إلى الانكماش جغرافياً، مع استمرار المعارك إلى أن تتدخّل الولايات المتحدة بشكل أو بآخر لاحتواء الأزمة.

أمام هذا المشهد، قد تتجه كل من المكونات السنيّة والكردية إلى إعلان دول أو كيانات سياسية مستقلة خاصة بها، بينما تبقى سوريا مسرحاً لصراع متواصل بين الجماعات المتطرفة. ويؤدي هذا التشظّي إلى البلاد وفق أسس عرقية وطائفية، وارتباط كل منطقة بقوى إقليمية ودولية مختلفة.

نتيجة لذلك، تتقاطع المواجهات بين "هيئة تحرير الشام" والقوات الكردية، ممثلة بـ"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، في معارك تهدف للسيطرة على الموارد الطبيعية من نفط وزراعة. في الوقت نفسه، تظل سيطرة "هيئة تحرير الشام" على الساحل العلوي سيطرة هشّة، مع وجود مقاومة مستمرة وخفيّة، قد تحظى بدعم خارجي لا يمكن استبعاده من حسابات التوازن المستقبلي.





سيناريو السلطة العسكرية-الانتقالية

تتوصل تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق على تشكيل حكومة فترة انتقالية، ووضع دستور مؤقت يؤكد وجود سلطة شبه مركزية في دمشق، مع تأسيس جيش قوي يمسك بزمام الحياة السياسية في البلاد.

في هذا الإطار، تصبح الحياة السياسية خاضعة لتأثير "هيئة تحرير الشام"، التي تتحول بدورها إلى حزب سياسي يخوض الانتخابات، مع احتمالية بروز منافسة من جانب جماعات متدينة، وظهور تيارات سلفية، وحزب كردي، وحزب علوي.

وقد يميل المشهد السياسي نحو الانسداد، وقد تتوالى الأزمات، مما يمهد الطريق أمام احتمالات وقوع انقلاب أو اندلاع اشتباكات مسلحة محدودة.





سيناريو الاستقرار النسبي وإعادة الإعمار

يعدّ هذا السيناريو الخيار الذي علّق عليه المجتمع الدولي آمالاً كبيرة لإنهاء حالة الفوضى والحروب في سوريا. ومن المتوقع أن يحظى هذا المسار بدعم دولي وإقليمي واسع، باعتباره الحل الأمثل لإنهاء الأزمة السورية، وذلك من خلال:

الحفاظ على وحدة المعارضة وانسجام مواقفها

إذ يتعيّن على مختلف الأطراف المعارضة توحيد صفوفها والتنسيق فيما بينها للوصول إلى رؤية مشتركة حيال مستقبل البلاد.

انحسار النفوذ الخارجي تدريجياً

بحيث تتمكّن سوريا، على المدى البعيد، من استعادة سيادتها الكاملة، وضمان استقرارها الداخلي بعيداً عن التدخلات الخارجية.

التوافق على تشكيل حكومة انتقالية بدعم دولي

يتركز دور هذه الحكومة على إطلاق عملية إعادة الإعمار، وبناء دولة تركز على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

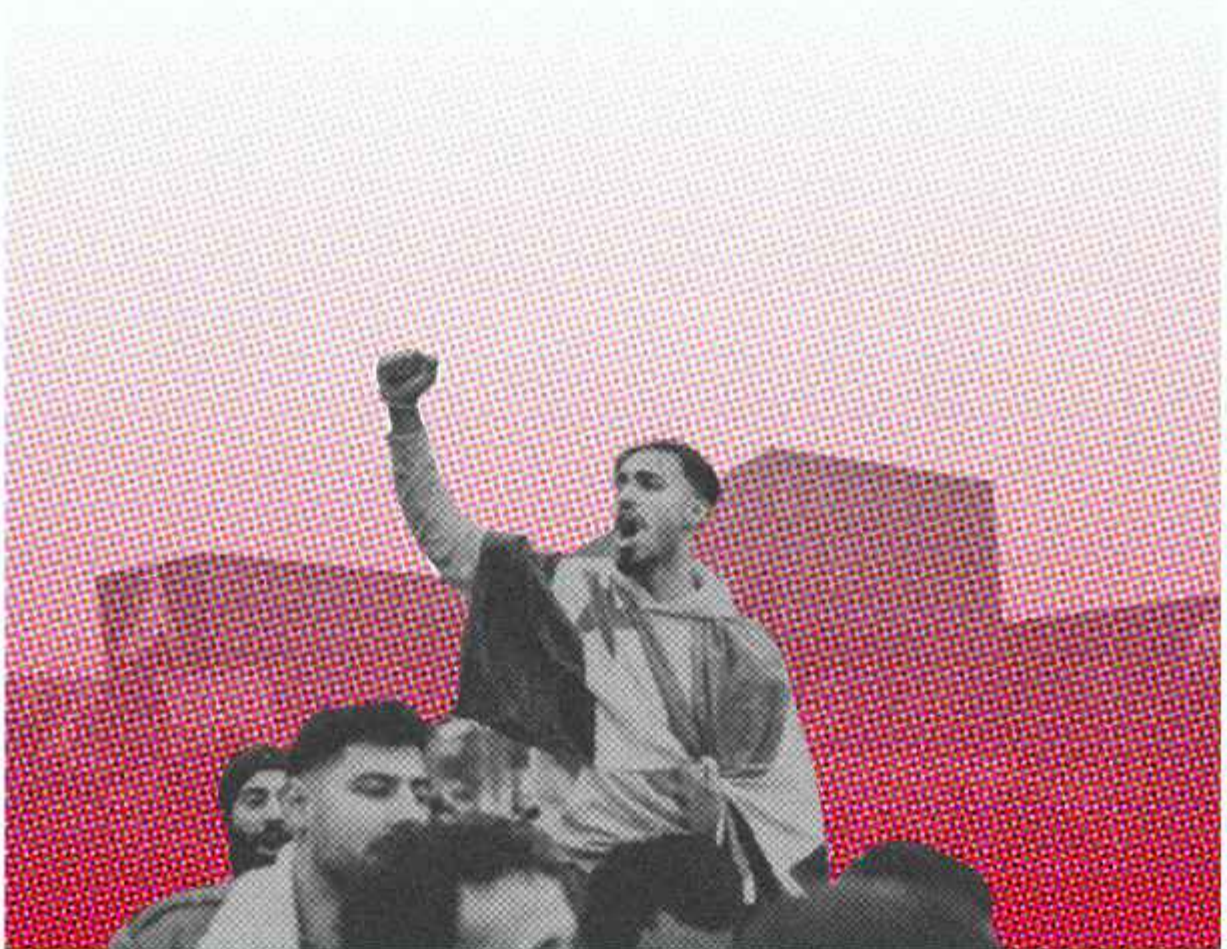
ورغم حاجة هذا السيناريو إلى فترة زمنية طويلة وإجراءات معقدة لتطبيقه، فإن ما حدث في الأيام الماضية من تسلّم قادة الجيش للسلطة بشكل سلمي، إلى جانب حرص المعارضة على الحفاظ على مؤسسات الدولة وتشغيلها عبر كوادرها الوطنية، فضلاً عن المبادرة إلى تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة شؤون البلاد، تمثّل جميعها مؤشرات إيجابية على إمكانية تحقيق هذا السيناريو على المدى البعيد. هذا بالطبع مرهون بعدم انقسام المعارضة أو انخراطها في صراع داخلي على السلطة، بما يضمن استمرار مسار الاستقرار وإعادة الإعمار.



سيناريو الدولة الدينية

في ظلّ تكوّن حكومة سورية جديدة ذات توجه ديني، برئاسة شخصية محسوبة على التيارات الدينية، تواجه هذه الحكومة خيارين أساسيين: إمّا الانفتاح والعودة إلى الحاضنة العربية، وتبني نموذج الدولة المدنية التي تحتضن مختلف الأطياف والمكونات المجتمعية، وإمّا الانغلاق ضمن إطار متشدّد، في إطار متشدّد.

ويطرح هذا التحوّل تساؤلاً جوهرياً: هل سيقبل الشعب السوري بحكومة ذات صبغة دينية واضحة، في مجتمع متعدّد الانتماءات، عاش لخمسين عاماً تحت حكم حزب البعث وما رافقه من تحديات شتى؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال ستكون مرهونة بمدى قدرة الحكومة الجديدة على تقديم نموذج حكم عادل، يضمن التعدّدية، ويصون الحريات، ويحقق العدالة الاجتماعية. ففي مرحلة ما بعد الحرب، تتطلّع الأغلبية إلى السلام والاستقرار والتنمية، بعيداً عن أي صيغة جديدة من الاستبداد، بغض النظر عن التوجه الذي تنطلق منه.





سيناريو اشتعال الصراع على السلطة بين مكونات المعارضة



يتبلور هذا السيناريو في مرحلة ما بعد وصول تيارات المعارضة أو المقاومة إلى السلطة، ويذكرنا بما حدث في أفغانستان عقب انسحاب الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينيات، حينما تنافست الفصائل الجهادية فيما بينها

على النفوذ والسلطة. ولا يُستبعد تكرار هذا المشهد في سوريا لسببين رئيسيين:

وجود تناقضات داخل صفوف المعارضة

على الرغم من توّجدها جميعاً في إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، فإن دوافع هذه الفصائل قد تتعدّد وتتعارض وفقاً لمصالح كل طرف، وانتماءاته الأيديولوجية، والسياسية، والمناطقية.

تضارب مصالح القوى الخارجية



قد تعمل بعض الأطراف الإقليمية والدولية على تشجيع الصراع الداخلي بين مكونات المعارضة، بهدف تحقيق مصالحها الخاصة وتوسيع نفوذها في الساحة السورية، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تفكك الدولة وانهيار بنيتها المؤسسية.



سيناريو استمرار القوى الداعمة للمعارضة في فرض أجنداتها السياسية

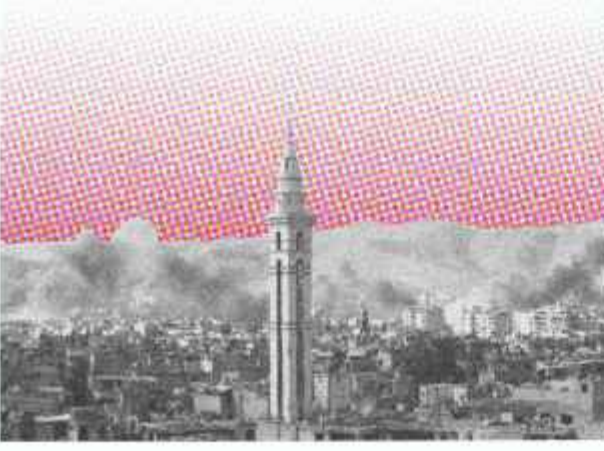
منذ تشكّل المعارضة السورية عام 2011، حظيت بدعم إقليمي ودولي متعدّد الأوجه، ارتبطت شروطه وغاياته بمصالح الجهات الداعمة في ما أطلق عليه لاحقاً "سوريا الجديدة". وفي ضوء ذلك، قد تسعى هذه القوى الخارجية إلى جني ثمار دعمها عبر التّدخل المباشر أو غير المباشر في الشأن السوري، مما يضعف من سلطة الحكومة المركزية، ويجعل البلاد عرضة للتفتّت إلى مناطق نفوذ متفرّقة.

وفي حال عدم وضع حد للتأثيرات الخارجية، فقد يؤول الأمر إلى نظام سياسي مُقسّم بالتراضي، يقترب في بنيته من النظام الفيدرالي، حيث تحتفظ كل منطقة بقدر من الحكم الذاتي والنفوذ. ويقدم النموذج العراقي مثلاً حياً على ما قد تواجهه سوريا، إذ شهدت بغداد تدخّلات خارجية متواصلة أسهمت في إضعاف مؤسسات الدولة، الأمر الذي قد يتكرّر في الحالة السورية ما لم يتم تحييد هذه التدخّلات والتوافق على رؤية وطنية جامعة.





سيناريو تحوّل سوريا إلى دولة هشّة



يرتبط هذا السيناريو بعجز المعارضة عن بناء دولة مستقرة وقوية، نتيجة التداخلات الخارجية والتناحر الداخلي، مما يجعل سوريا دولة ضعيفة غير قادرة على إدارة شؤونها أو الدفاع عن سيادتها. وتتجسّد ملامح هذا السيناريو في الحالات التالية :

استمرار الصراعات بين فصائل المعارضة

وبخاصة الجماعات المسلّحة ذات الجذور المرتبطة بتنظيم "القاعدة"، التي قد تتنافس فيما بينها لتحقيق مكاسب ضيقة. ويؤدي تصاعد هذه الصراعات، مع تدخلات خارجية داعمة لطرف على حساب آخر، إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والسياسية.

استغلال بقايا النظام السابق للمرحلة الانتقالية

قد تنجح بعض العناصر المرتبطة بالنظام السابق في تشكيل خلايا أو ميليشيات داخلية مدعومة من قوى خارجية، بهدف استعادة نفوذ النظام القديم، أو إعادة إنتاجه بقيادة جديدة، ما يضعف سلطة الدولة ويقوّض أي جهود لبناء نظام مستقر.

استغلال دول الإقليم للفراغ السياسي

قد تنجح بعض العناصر المرتبطة بالنظام السابق في تشكيل خلايا أو ميليشيات داخلية مدعومة من قوى خارجية، بهدف استعادة نفوذ النظام القديم، أو إعادة إنتاجه بقيادة جديدة، ما يضعف سلطة الدولة ويقوّض أي جهود لبناء نظام مستقر.



استمرار الصراعات بين فصائل المعارضة

تواجه سوريا في المرحلة الراهنة خطر التقسيم، إذ سيكون على الحكومة الجديدة إقناع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بالجلوس إلى طاولة المفاوضات وضمّ مناطق سيطرتها إلى الدولة السورية الموحدة، أو اللجوء إلى الخيار العسكري لإخضاعها، بما يضمن استعادة الأراضي الشرقية التي تسيطر عليها قسد والحفاظ على وحدة البلاد.

غير أنّ خطر التقسيم لا يزال قائماً، في ظل سيطرة قسد على المناطق الشرقية الغنيّة بحقول النفط، مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، وبما يخدم مصالح إسرائيل التي ترغب في استمرار تجزئة سوريا. ومن جانبها، ترفض تركيا وجود هذه القوات في جوارها، وقد تدفع فصائل المعارضة المسلحة لمحاربتها أو حرمانها من الإمدادات.

وفي حال نجحت محاصرة قسد في شرق البلاد، ستكون حاجة هذه القوات إلى منفذ بحري أو قناة للتزوّد بالدعم اللوجستي أمراً حتمياً. وهنا يبرز الحديث عن "فرضية ممر داوود"، التي تقضي بتوغّل القوات الإسرائيلية المتواجدة حالياً في سوريا باتجاه مناطق قسد، لتأمين شريط إمداد خارجي.

على صعيد آخر، قد يُطرح سيناريو بديل يمنح قسد حكماً ذاتياً ضمن حدود الدولة السورية الموحّدة، دون اللجوء إلى تقسيم فعلي للأراضي، ما يوفّر حلاً وسطاً يحافظ على سلامة البلاد الترابية، ويتيح لقسد الحفاظ على قدر من الاستقلالية في مناطق نفوذها الشرقية.





انطلق المنتدى الاستراتيجي العربي عام 2001 بوصفه إحدى أبرز المنصات المعنوية بدراسة الحالة السياسية والاقتصادية في العالم والعالم العربي، وذلك من خلال مجموعة من التقارير والدراسات، فضلاً عن جلسات مخصصة لمناقشة الشؤون الاستراتيجية لصنّاع القرار وما تتضمنه من أجندات جيوسياسية واقتصادية.

وقد نجح المنتدى الاستراتيجي العربي في استقطاب العديد من رؤساء الدول وقادة الفكر في مجالي السياسة والاقتصاد، بهدف استشراف المستقبل، ومناقشة المستجدات، والاطلاع على التوجّهات العالمية وآثارها المحتملة على المنطقة.